



جامعة الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

المستوى: سنة ثالثة ماستر - تخصص قانون الأعمال -

 chercheurbensalem@gmail.com

 Dr Abderrahman Bensalem

مقياس: قانون التأمين

أ/ بشير حفيظة، أ/ بن سالم أحمد عبد الرحمان

مدخل عام لمقياس قانون التأمين

التأمين في مفهومه البسيط هو الحصول على الأمان في مواجهة خطر معين لتفادي نتائج الضارة أو حصرها في نطاق ضيق ما أمكن وتوزيع النتائج الضارة لحادثة معينة على عدد من الأفراد يخفف من عبئها بعكس ما لو تحمل هذه النتائج شخص واحد ، وهو ما يحققه التأمين ، وفكرة التأمين ظهرت الحاجة إليها نتيجة لتطور الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

ومصطلح التأمين لم يكن معروفا قبل العصر الحديث أما فكرة التأمين فهناك من الفقهاء من يرجعها إلى العصور القديمة ، وهناك من يرجعها إلى العصور الوسطى ، وهناك من يقول بأنها كانت مجسدة خلال الحضارة الفرعونية ويستدلون برؤية يوسف عليه السلام ، والإجراء الذي قامت به مصر المتمثل في تخزين القمح في سنوات الرخاء لمواجهة سنوات الشدة فقد تم اتخاذ الحذر في مواجهة المخاطر ، كما كانت مجسدة في الصين والخليج العربي فقد كان التجار يشتركون في تقاسم الأضرار عند غرق إحدى السفن ، كما عرف نظام القرض البحري عند اليونان ثم الرومان ، ثم تطور وظهرت فكرة التأمين البحري في المدن الإيطالية خلال القرن 14 م أما التأمين البري في إنجلترا بعد حادثة الحريق الذي نشب في لندن 1666 م وأتلف أكثر من 13 ألف مما أدى إلى تكوين جمعيات تعاونية ضد الحريق ، ثم انشاء شركات متخصصة للقيام بهذا التأمين ، إلا أن دراسة التأمين لم تحظ بالعناية ، ولم تأخذ مكانها بين الدراسات القانونية إلا في وقت متأخر ، حيث لم يبدأ الإهتمام بهذه الدراسة إلا بعد صدور قانون التأمين الفرنسي 1930 م.

والواقع أن الإهتمام بالتأمين لم يظهر بشكل واضح إلا في نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي ، فقد شعرت الدول بأهمية التأمين في العصر الحديث بعد أن ظهرت أهمية الدور الكبير الذي تؤديه رؤوس أموال التأمين في الاقتصاد القومي ومالها من تأثير فعال في السوق المالية المحلية والدولية ، الأمر الذي جعل بعض الدول تصدر تشريعات لتنظيم أحكام التأمين كالقانون البلجيكي الصادر في: 11 جوان 1874 ، والقانون الألماني في 30 ماي 1907 والقانون الفرنسي 13 جويلية 1930 ، الذي أصبح جزءا من تقنين التأمين الفرنسي 1976 ، وأهم القوانين الجزائرية المتعلقة بالتأمين:

* أمر 15/74 المؤرخ في 30/01/74 ينظم عملية التعويض عن حوادث المرور.

* قانون 09 أوت 1980 تقنين شامل للتأمين ينظم أحكام التأمين البري والبحري ، والتأمين الجوي

* قانون 88/31 المؤرخ في 19/07/1988 المتضمن تعديل الأمر 15/74

* قانون 07/95 المؤرخ في 25/01/95 الذي يتعلق بالتأمينات.

* قانون رقم 04/06 المؤرخ في 20/02/2006 يعدل ويتمم الأمر 07/95 والمتعلق بالتأمينات .

* ودراسة التأمين تمتد إلى جوانب ثلاثة:

الجانب الفني : يشمل الأسس والقواعد الفنية التي يستند إليها المؤمن في تغطية المخاطر.

الجانب القانوني: العلاقة بين المؤمن والمؤمن له، والقواعد التي تحكم عقد التأمين ومايرتبه من حقوق والتزامات

الجانب التجاري : ويشمل النظام الداخلي لشركات التأمين ووسائل الحصول على عمليات تحقق ربحا لهذه الشركات.

ولكننا نسلط الضوء على دراسة قانون التأمين من خلال العناصر التالية.:

- تعريف عقد التأمين وصوره.
- خصائص عقد التأمين.
- عناصر عقد التأمين وأركانه.
- إبرام عقد التأمين من الناحية العملية.
- آثار عقد التأمين.
- انقضاء عقد التأمين



بالتوفيق / أستاذ المقياس : بن سالم أحمد عبد الرحمان